والمجر الغامز والجرح في المقتل ولو بغير الابرة واما
التسبيب فله مراتب المرتبة الاولى انفراد الجاني
بالتسبيب المتلف وفيه صور الاولى لو رماه بسهم فقتله
قتل لانه مما يقصد به القتل غالبا وكذا لو رماه بحجر المخيف
وكذا لو حفيرة فحمل ولم يزح منه حتى مات او ارسله
منقطع النفس او ضمنا حتى مات لما لو يحبس نفسه
يسيرا لا تقتل مثله غالبا ثم ارسله فمات ففي القصاص
تردد والاشبه القصاص ان قصد القتل والدية ان
لم يقصد او اشتبه القصد الثانية اذا ضربه بعصى مكررا
مالا يحتمل مثله بالنسبة الى بدنه وزمانه فمات فهو
عمد ولو ضربه دون ذلك فاعقبه مرضا ومات
فالبحث كما في الاول ومثله لو حبسه ومنعه الطعام
والشراب فان كان مما لا يحتمل مثله البقاء فيها
فمات فهو عمد الثالثة لو طرحه في النار فمات قتل به ولو
كان قادرا على الخروج لانه قد تسده ولان النار
قد تشنج الاعصاب الملاقات فلا يتيسر الفرار اما لو علم
انه يزيل الخروج تخاذلا فلا قود لانه اعان على نفسه
ويقدح انه لا دية ايضا لانه مستقل باتلاف نفسه
ولا كذا لو خرج فترك المداواة فمات لان السراية

مع ترل

مع ترك المداواة من الجرح مضمون والتلف من النار
ليس بمجرد الا القابل بالاحراق المجرد الذي لولا
المكث لما حصل وكذا البحث لو طرحه في اللجة ولو
قصد فترك شدا او القاه في ماء فامسك نفسه
تحته مع القدرة على الخروج فلا قود ولا دية في الرابعة
السراية عن جناية العمد توجب القصاص مع التساوي
فلو قطع يد عمد أفسرت قتل الجارح وكذا لو قطع
اصبعه عمدا بالة تقتل غالبا فسرت الخامسة لو القى نفسه
عن علو على انسان عمدا وكان الوقوع مما يقتل غالبا
كان خطا شبيه العمد فيه الدية مغلظة ودم الملقى
نفسه هدر السادسة قال الشيخ لا حقيقة للسحر وفي الاخبار
ما يدل ان له حقيقة ولعل ما ذكره الشيخ قريب غير
ان البناء على الاحتمال الشبه فلو سحر فمات لم يوجب
قصاصا والدية على ما ذكره الشيخ وكذا لو اقر انه قتله
بسحره وعلى ما قلناه من الاحتمال يلزمه الاقرار
وفي الاخبار يقتل الساحر وقال في الخ يحمل ذلك
على قتله حد الفساد لا قودا المرتبة الثانية ان ينضم
اليه مباشر المجني عليه وفيه صور الاولى لو قدم
طعاما مسموما فاكله فان علم وكان مميزا فلا قود